بالبحث عن الصفات السبعة على وجه العموم نظر وانت قد علمت ان محصل الجواب التزام كونها من الامور العامة وعدم وجوب
ايراد كل مسئلة من فن في فنه وحديث عدم تعلق الغرض العلمي على وجه العموم انما كان بيانا لنكتة عدم ايراد هذه المسائل
في هذا الفن فلا يضر هذا النظر لاصل الجواب فافهم والمحشي اراد ان يدفع هذا النظر وحاصل مقاله ان وجه العموم له معنيان
انما بحث عن الاحوال الشاملة على وجه العموم بالمعنى الاول والمحقق في الصفات السبعة والكم تقسيمه على وجه العموم بالمعنى الثاني
فعلى هذا محصل الجواب ان كونها من الامور العامة لا تقتضي ان يبحث عنها مطلقا في فنها بل انما يبحث فيها من حيثية شمولها
للاقسام ولاحظها عند البحث واما مالا يلاحظ فيه حيثية الشمول بل يبحث عنه اما وجه على اختصاصه بقسم او يبحث عن انقسامها
من دون تخصيص بقسم لا بلاحظة العموم لا بحيثية اخرى كما انه يبحث عن الكم في الاعراض لكونه قسما منه او من الصفات لا بهما
كيفيات مخصوصة فلا نورد في الامور العامة بل في الامور الخاصة وعلى هذا لا يرد انه اذا اعتبر ملاحظة الشمول في الامور العامة
فيجب ملاحظة الانقسام بقسم في الامور الخاصة فيجب ان لا نورد هذه الابحاث بوجه العموم بالنحو الثاني لا في الامور العامة ولا في
الامور الخاصة لان اعتبار ملاحظة الشمول بالنحو الاول في الامور العامة انما يقتضي عدم اعتباره على هذا الوجه في الامور الخاصة
لا اعتبار اختصاصه بقسم فلا نظير لهذه الملازمة وجه ثم ما ذكره المحشي لا يرد على نواظر اول البصائر فان كل ما يجعل محمولا للوجود
في المسائل يجعل مثله محمولا للصفات في مسائلها كالبديهة والانتزاعية والزيادة في الممكن والعينية في الواجب او الزيادة
فيها والانتزاع فيها وجه ايراد مسائل الوجود مثلا في الامور العامة وتعلق الغرض بها على وجه العموم بالمعنى الاول دون مسائل
الصفات وجه للظهور الوجه الاستحكام وخصوصا من مذهبهم ان حيثيات الموضوع انما هي في نظر الباحث لتقييد البحث او تعليله
وتقييد البحث او تعليله انما يتصور بعناية الحيثية في البرهان بان اقيم بتلك الحيثية او من جهة ترتب الغاية من الفن
على بعض الابحاث دون بعض ونحو ذلك ولا نظير هنا الفارق لتبني ما ذكر فلم يبق في يد الباحث في ايراد
بعض المباحث دون البعض غير التحكم لان ملاحظة حيثية الشمول ممكنة في الصورتين وترتب الغاية سالتي هي
الامانة على معرفة الله تعالى ومعرفة صفاته تتحقق بالبحث على العموم هذا الوجه القائل بترتب هذه على البحث
هذا الوجه اظهر من ترتبه على البحث عنها بالخصوص لكونها من اقسام العرض كما لا يخفى على ذي فطانة ثم قيل حقنا
ان البحث عن الصفات على وجه العموم بالمعنيين لم يوجد اصلا فانه انما يبحث في الاعراض عنها من جهة كونها

عارضة

عارضة للجوهر بل عن خصوص القسم العارض له لانه انما يبحث عن الصفات النفسانية وليس صفة نفسانية الا القسم الخاص العارض
لذوات النفس وفي الالهيات انما يبحث عن القسم الواقع صفة للواجب تعالى مجيده ووسع رحمته فلا يتوجه النظر حتى
يتكلف للجواب وهذا الكلام ان اصدر عن هذا القائل عن غفلة عظيمة فان مسائل الصفات المذكورة في مباحث الاعراض
انما اثبت فيها احوالها العامة بل بعض الاحوالات الموجودة هناك لا يليق ثبوته بخصوص القسم الحادث ومن له رسوخ
فيما ذكرنا فليطالع تلك المباحث ولعل هذا القائل انما وقع فيما وقع لما رأى المحقق الدواني اورد على هذا الجواب بان الكم
تقسيمه يبحث عنه في الاعراض على وجه العموم فاجاب بان البحث هناك على سبيل المبدئية فان مقام الحاجة عن البحث عنه
على هذا الوجه قد انه فعت بالبحث عن الكثرة فلم يبق الا شيء قليل من ذلك فذكر هناك على وجه المبدئية لكل منتشر البحث فحسب
انتهى قال ان هذا المحقق لما اورد في الكم واجاب دون الصفات علم ان البحث ثم لوجه هذا الوجه اي على وجه العموم فيها والا لما كان
لذكر واذكر بالايراد والاجابة هذا الوجه وجه ولعل هذا من سوء فهم القائل فان المحقق الدواني اولا اشار الى ورود النظر على
الصفات السبعة ولما رأى قوة النظر فيها لكون مباحثها العامة الموردة في مباحث الاعراض كثيرة وتلك المباحث مثل مباحث
الوجود والزيادة ودعوى عدم تعلق الغرض بها بالذات بل على سبيل المبدئية لا يخلو عن كدر تقييد الغاية عنه وافرد
الكم بذكر الايراد والاجابة عنه فتدبر تدبرا صادقا اعلم ان المحقق الدواني قد قرر الكلام بوجه آخر هو ان الامور العامة هي المشتقات
فالامر العام المشكم دون الكم والمبحوث في الاعراض الكم دون الكمية وعليه لم يذكر الصفات اشكالا على القائلة وهذا المحقق مصر على اخراج
المبادي عن الامور العامة ومستقل التحقيق فيه انشاء الله تعالى اجمعين قوله اليس عن المستقين ان للمبادي احكاما نظرية فان راد
الباحث البحث عنها وارجاعه البرهان عليها من دون ارجاعها الى المشتقات فعلى اي فن يبحث لانها قد خرجت
عن هذا الفن وليست واجبة ولا وجه بالضرورة وقد اخرجها هذا المحقق عن الاعراض لكونها اشتراعيات والتزام عدم جواز
البحث عن بعض الواقعيات في فن من الكلام والحكمة بعيد محض والتزام من دون لزوم فتدبر قوله العلم ان جعل هذا العلم تعريف
لفظيا آه تحقيقه انهم لما قرروا الباحث في علم الكلام ووضعوا الابواب فوضعوا الابواب في المقصود مما يتعلق بذات الله وصفاته
والنبوات والمعاد وما يتعلق به كالامامة ووضعوا الابواب فيما له دخل في المقصود فوضعوا الابواب الجوهر والعرض وقسمتها
الامور التي هي غير داخلة في تلك الابواب وقد تعلق الغرض اعطى بها حوضعوا ما اسم الامور العامة ووضعوا لها بابا على حدة
وهذه الامور كانت معلومة غير محتاجة الى التعريف لكن لما كان هذا الاسم موضوعا في عرف الفلاسفة لاحوال هي اشياء تشبه